

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/١٨٢٥

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب .

وعضوية القضاة السادة

د. مصطفى العساف ، ناصر التل ، حابس العبدلات ، خضر مشعل .

المميز : _____

مساعد المحامي العام المدني / إربد .

المميز ضدهم :

١- رندة كامل عبد السلام الطباع .

٢- رنا كامل عبد السلام الطباع .

٣- عماد كامل عبد السلام الطباع .

٤- عامر كامل عبد السلام الطباع وكيلاً عنه شقيقه عماد كامل عبد السلام

الطباع .

٥- عبد السلام كامل عبد السلام الطباع وكيلاً عنهم جميعاً تركي عبد الله حسين

محمد .

وكيلهم المحامي عمر طواها .

بتاريخ _____ خ ٢٠١٦/٤/٢٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار

الصادر عن محكمة استئناف حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١٦/٣٢٧٤)

تاريخ ٢٠١٦/٤/٢٤ المتضمن رد الاستئناف المقدم من مساعد المحامي العام المدني

وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في الدعوى رقم

(٢٠١٥/١٠٣٤) تاريخ ٢٠١٦/١/٦ والقاضي : (بإلزام المدعى عليها وزارة

الأشغال العامة والإسكان يمثلها المحامي العام المدني بأن تدفع للمدعي رندة كامل عبد السلام الطباع مبلغ (أربعة آلاف وأربعمئة وستة وثلاثين ديناراً وتسعمئة وأربعة وخمسين فلساً) وأن تدفع للمدعية رنا كامل عبد السلام الطباع مبلغ (أربعة آلاف وأربعمئة وستة وثلاثين ديناراً وتسعمئة وأربعة وخمسين فلساً) وأن تدفع للمدعي عماد كامل عبد السلام الطباع مبلغ (سبعة آلاف ومئة وسبعة وستين ديناراً وثلاثمئة وسبعة وثمانين فلساً) وأن تدفع للمدعي عامر كامل عبد السلام الطباع مبلغ (ثمانية آلاف وثمانمئة وثلاثة وسبعين ديناراً وتسعمئة وثمانية فلووس) وأن تدفع للمدعي عبد السلام كامل عبد السلام الطباع مبلغ (سبعة آلاف وتسعمئة وثلاثين ديناراً وسبعمئة وعشرين فلساً) مع تضمينها الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعون ومبلغ ألف دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٩% تسري بعد شهر على اكتساب الحكم الدرجة القطعية وحتى السداد التام) وتضمنين الجهة المستأنفة وزارة الأشغال العامة والإسكان يمثلها المحامي العام المدني كامل الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعون عن هذه المرحلة بالإضافة إلى مبلغ خمسمئة دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

أولاً : أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها وكان عليها رد الدعوى لعدم صحة الخصومة وعدم الإثبات .

ثانياً : أخطأت محكمة الاستئناف بعدم معالجة أسباب الاستئناف بما ينفق وأحكام المادة (١٦٠) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

ثالثاً : أخطأت محكمة الاستئناف إذ قررت اعتماد تقرير الخبرة الذي جاء مبالغاً فيه وجزافياً ومجحفاً بحق الخزينة ولم يراع الخبراء أحكام المادة العاشرة من قانون الاستملاك وجاء مخالفاً لمتطلبات المادة (٨٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

رابعاً : وبالتناوب ، فقد قضت محكمة الاستئناف بأكثر مما طلب المميز ضدهم وبشيء لم يطلبوه .

* _____ هذه الأسباب طلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز .

الق _____ رار

=====

بعد التدقيق نجد إن المدعين كل من :

- ١- رنده كامل عبد السلام الطباع .
- ٢- رنا كامل عبد السلام الطباع .
- ٣- عماد كامل عبد السلام الطباع .
- ٤- عامر كامل عبد السلام الطباع وكيلاً عنه شقيقه عماد بموجب الوكاله العامه رقم (٢٠١٥/٧٥٠) الصادره عن كاتب عدل إربد بتاريخ ٢٠١٥/١/١٩ .
- ٥- عبد السلام كامل عبد السلام الطباع بصفته الشخصيه وجميع المدعين بصفتهم ورثه المرحوم كامل عبد السلام محمد الطباع بموجب حجة الإرث رقم (٣٤٨/١١٧/٣٤) الصادره عن محكمة إربد الجنوبيه الشرعيه بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٧ وكيلاً عنهم جميعهم تركي عبد الله حسين محمد بموجب الوكاله الخاصه رقم (٢٠١٥/٢٨٥١) الصادره عن كاتب عدل إربد بتاريخ ٢٠١٥/٣/٥ .

أقاموا بتاريخ ٢٠١٥/٧/٥ الدعوى رقم (٢٠١٥/١٠٣٤) لدى محكمة بداية حقوق إربد لمطالبه المدعى عليها وزارة الأشغال العامه والإسكان بالتعويض عن الاستملاك الذي قدره لغايات الرسم بمبلغ ألف دينار بالاستناد للوقائع التاليه :

١ - كان المدعون من التسلسل ١ إلى ٥ يملكون حصصاً في قطعة الأرض رقم ٩٧ والبالغ مساحتها (١٥٣٤٩) م^٢ من الحوض رقم (٦٧) الرحبة من أراضي قرية الرمثا .

٢- وكان المدعون من التسلسل ١ إلى ٥ يملكون حصصاً في قطعة الأرض رقم (٩٦) والبالغ مساحتها (٤٣٨١٢) م^٢ من الحوض رقم (٦٧) الرحبة من أراضي قرية الرمثا بصفتهم ورثه مورثهم المرحوم كامل عبد السلام محمد الطباع بالإضافة إلى أن المدعى الخامس كان مدعياً بصفته الشخصية .

٣- قامت الجهة المدعى عليها وزارة الأشغال العامة والإسكان باستملاك ما مساحته (١٤٥٨,٠٥) م ٢ من قطعة الأرض رقم (٩٧) وما مساحته (٢٠٥٥,٤١) م ٢ من قطعة الأرض رقم (٩٦) لغايات استملاك طريق المفرق - جسر الرمثا وتم نشر إعلان الرغبة عن الاستملاك في عددي الجريدتين المحليتين العرب اليوم رقم (١٦٢٩) والدستور رقم (١٢٣١٣) الصادرتين بتاريخ ٢٠٠١/١١/٨ .

٤- تم الموافقة على هذا الاستملاك بموجب قرار مجلس الوزراء المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٢٨) تاريخ ٢٠٠٢/١/١٦ .

٥- تم تنزيل المساحة المستمكة بموجب أمر تعديل المساحات رقم (٢٠١٢/٣/٧) الصادر عن مدير عام دائرة الأراضي والمساحة بتاريخ ٢٠١٢/٣/٧ وأصبحت مساحة القطعة (٩٧) (١٣٨٩١) م ٢ ومساحة القطعة (٩٦) (٤١٧٥٧) م ٢ .

٦- طالب المدعون الجهة المدعى عليها وزارة الأشغال العامة والإسكان بالتعويض العادل عن بدل كامل المساحات المستمكة وما على قطعتي الأرض من أشجار وإنشاءات إلا أن الجهة المدعى عليها ممتنعة عن ذلك مما دفع المدعين لإقامة هذه الدعوى .

باشرت محكمة البدايه نظر الدعوى ، وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٦/١/٦ الحكم وجاهياً قضت فيه بإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعين :

- ١- رنده كامل عبد السلام الطباع مبلغ (٤٤٣٦) ديناراً و (٩٥٤) فلساً .
- ٢- رنا كامل عبد السلام الطباع مبلغ (٤٤٣٦) ديناراً و (٩٥٤) فلساً .
- ٣- عماد كامل عبد السلام الطباع مبلغ (٧١٦٧) ديناراً و (٣٨٧) فلساً .
- ٤- عامر كامل عبد السلام الطباع مبلغ (٨٨٧٣) ديناراً و (٩٠٨) فلوس .
- ٥- عبد السلام كامل عبد السلام الطباع مبلغ (٧٩٣٠) ديناراً و (٧٢٠) فلساً .

مع تضمينها الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعون ومبلغ ألف دينار أتعاب محاماه والفائدة القانونية .

لم تقبل المدعى عليها بهذا الحكم فطعنت فيه باستئناف أصلي لدى محكمة استئناف حقوق إربد أتبعه المستأنف عليهم باستئناف تبعي وأن المستأنفين تبعيةً أسقطوا استئنافهم التبعي في جلسة ٢٠١٦/٣/٢٧ وأصدرت بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٤ الحكم رقم (٢٠١٦/٣٢٧٤) وجاهياً قضت فيه :

برد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف وتضمنين المستأنفة كامل الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعون ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماه عن هذه المرحلة.

لم يقبل مساعد المحامي العام المدني في إربد بقضاء محكمة الاستئناف فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٥ .
وعن أسباب التمييز :

وعن السبب الأول الذي يخطئ فيه الطاعن المحكمة لعدم رد الدعوى لعدم الإثبات ولعدم الخصومه .

وفي ذلك نجد إن الثابت من كتاب مدير تسجيل أراضي الرمثا رقم (٢٦٨/٢٦١/٢٤/١) الموجه لرئيس محكمة بداية إربد بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٠ والآخر رقم (٢٧٠/٢٦١/٢٤/١) تاريخ ٢٠١٥/١/٢٠ والمبين فيهما أسماء مالكي قطعتي الأرض رقمي (٩٦ و ٩٧) حوض (٦٧) الرحبه من أراضي الرمثا بتاريخ ٢٠٠١/١١/٨ والثابت من إعلان الاستملاك بتاريخ ٢٠٠١/١١/٨ أن مورث المدعين والمدعي الخامس هم المالكون لقطعتي الأرض موضوع الدعوى ومن حقهم إقامة الدعوى للمطالبة بالتعويض عما أصاب حصصهم من التعويض فتكون الخصومه متوفره والطعن من هذا الجانب غير مقبول .

وحيث إن البيانات الخطيه المقدمه أمام محكمة الموضوع وتأييدت بالخبره الفنيه أثبت فيها المدعون صحة مطالبتهم فتكون هذه البيانات كافيه للحكم لهم على ما طلبوه في لائحة دعواهم مما يجعل ما ورد بهذا السبب متعيناً الرد .

وعن السبب الثالث الذي يخطئ فيه الطاعن محكمة الاستئناف باعتماد الخبره المخالفه للماده (٨٣) من قانون أصول المحاكمات المدنيه .

وفي ذلك نجد إن محكمة الاستئناف أجرت تحت إشرافها خبره جديده بمعرفة ثلاثه خبراء حلفتهم القسم القانوني وأفهمتهم المهمه وأنهم قدموا لها تقريرهم مرفقاً به المخطط الذي بين المساحات المقنتعه من قطعتي الأرض موضوع الدعوى والتي جاءت أقل من الربع القانوني وأنه وقع في سعة المساحه المستملكه منشآت وأشجار قدروا قيمتها بتاريخ ٢٠٠١/١١/٨ .

وحيث راعى الخبراء جميع الأسس والاعتبارات التي أفهمت لهم عند الكشف وتوفرت بتقريرهم متطلبات المادة (٨٣) من قانون أصول المحاكمات المدنيه فتكون هذه الخبره بينه صالحه لبناء حكم بالاستناد إليها وما ورد بهذا السبب لا يشكل طعنأ قانونياً عليها مما يتعين رده .

وعن السبب الرابع الذي يشير فيه الطاعن إلى أن محكمة الاستئناف قضت بأكثر مما طلب المميز ضدهم وبشيء لم يطلبوه .

وفي ذلك نجد إنه وعلى خلاف ما ورد بهذا السبب فقد تقيدت محكمة الاستئناف بطلبات المميز ضدهم وقضت لهم بهذه الطلبات خاصه وأن دعواهم كانت مقدره لغايات الرسم للمطالبه بالتعويض عن الاستملاك مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن السبب الثاني الذي يخطئ فيه الطاعن محكمة الاستئناف بعدم التقيد بأحكام الماده (١٦٠) من قانون أصول المحاكمات المدنيه .

وفي ذلك نجد إنه وعلى خلاف ما ورد بهذا السبب فقد اشتمل الحكم المطعون فيه على متطلبات المادة (١٦٠) سالفة الإشارة مما يتعين معه رد هذا السبب .

لـ _____ هذا وبالبناء على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأيد الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٨/١ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق ب . ع